«حرمان الأسرى الفلسطينيين من الرعاية الصحية»، أونيغ بن درور، أطباء من أجل حقوق الإنسان، 28.7.2025

المقدمة

أهلًا بكم من جديد في الجلسة الثانية هذا الأسبوع من «عيون على غزة». وكما دائمًا، تهدف هذه اللقاءات إلى إبقاء تركيزنا وانتباهنا على حرب الإبادة في غزة. وفي الوقت نفسه، نسعى أيضًا إلى فحص السياقات الأوسع والآليات الأعمق لنزع الإنسانية والسيطرة التي تجعل مثل هذه الفظائع ممكنة. اليوم سنركز على أحد هذه الجوانب. ضيفتنا هي أونيغ بن درور، منسقة المشاريع في قسم الأسرى في منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل». ستتحدث معنا عن حرمان الأسرى الفلسطينيين من العلاج الطبي كأداة للعقاب. شكرًا لكِ أونيغ على انضمامك إلينا اليوم.

المحاضرة

شكرًا على دعوتي. أعتقد أنه من المهم أن أبدأ بالقول إن حرمان الأسرى من العلاج الطبي في السجون ليس نوعًا من الخطأ أو الإهمال—إنها سياسة رسمية. حتى قبل 7 أكتوبر، كان الوزير إيتمار بن غفير يدفع قدمًا بمقترحات تشريعية مختلفة لتقنينها. بعد 7 أكتوبر، وجد الباب مفتوحًا على مصراعيه لتنفيذ هذه السياسة دون أي رقابة—لا مراجعة قضائية، لا تدقيق برلماني، لا رقابة من مصلحة السجون نفسها أو من نظام الصحة العامة.

فماذا يعني «حرمان من العلاج الطبي» عمليًا؟ لعدة أشهر منذ بداية الحرب، تم إيقاف كل الرعاية الطبية خارج نظام السجون. يشمل ذلك التحويلات لإجراء تصوير، استشارات مع أخصائيين، عمليات جراحية، وحتى علاجات منقذة للحياة مثل العلاج الكيماوي لمرضى السرطان. بالإضافة إلى ذلك، تم قطع الدواء عن الأسرى المصابين بأمراض مزمنة. الوصول إلى عيادات السجون يكاد يكون معدومًا، وهو كذلك منذ ما يقارب السنتين. هذا يعني أن أي شخص جُرح أو يعاني من مرض مزمن لا يتلقى متابعة، ولا رعاية متخصصة. اليوم، لا تحيل مصلحة السجون الأسرى إلا في الحالات الحرجة جدًا—وحتى عندها، ليس دائمًا، وغالبًا بعد فوات الأوان. النتيجة هي أن عشرات الفلسطينيين ماتوا في السجون بسبب الإهمال الطبي، بينما كان يمكن أن يُبقيهم العلاج المناسب على قيد الحياة. عمليًا، الأسرى الذين يطلبون رؤية طبيب نادرًا ما يقابلونه، إلا إذا كان هناك تدخل خارجي مثل «أطباء من أجل حقوق الإنسان».

من المهم أيضًا التأكيد على أن حرمان الأسرى من الرعاية الصحية هو جزء من سياسة رسمية أوسع، تشمل ظروفًا مروعة فرضتها مصلحة السجون تحت توجيهات الوزير: اكتظاظ شديد، غياب النظافة والمنتجات الصحية، والتجويع. وقد ترك ذلك كل أسير فلسطيني عرضة للأمراض المعدية والجلدية. وباء الجرب مستعر في السجون منذ أكثر من عام. أُصيب آلاف الأشخاص، كثير منهم أصيب بعدوى ثانوية والتهابات جلدية، وجميعهم عانوا من حكة لا تُحتمل لأكثر من عام من دون تلقي أي علاج لتخفيفها. على الرغم من الالتماسات والطعون القانونية المتكررة، رفضت مصلحة السجون تقديم الرعاية الطبية المناسبة لاحتواء المرض ووقف انتشاره الجماعي. عمليًا، أصبح هذا أداة للتعذيب. وهكذا، فإن أطباء السجون جزء من هذه السياسة الرسمية ضد الأسرى الفلسطينيين—سياسة تعذيب وعقاب تُمارس عبر حرمانهم من العلاج الطبي.

مثال آخر رأيناه على كيفية تطبيق هذه السياسة هو في انتشار مرض معوي في أحد السجون. عانى عشرات الفلسطينيين، بمن فيهم قاصرون، لأسابيع من إسهال وآلام في المعدة وقيء مستمر من دون تلقي علاج. فقد بعضهم وزنًا كبيرًا حتى إنهم في غضون شهر أصبحوا يزنون فقط 40 كيلوغرامًا، بعد أن خسروا عشرات الكيلوغرامات بسبب الجوع والمرض غير المعالج. أحدهم، فتى يبلغ من العمر 17 عامًا اسمه وليد أحمد، مات في سجن مجدّو. أصيب بالمرض نفسه، وبعد أشهر من شكواه من الجوع، الإسهال، والجفاف دون أي استجابة، وصل إلى حالة من سوء التغذية الحاد، وفي النهاية توفي.

من الضروري أن نفهم أن هذا الأسلوب من التعذيب—حرمان الأسرى من الرعاية الطبية—ليس مجازًا. إنه ذو عواقب حقيقية ومروعة على الأرض. عانى المرضى من أضرار لا رجعة فيها. تُرك بعضهم مع إعاقات دائمة، بما في ذلك شلل بدأ من جرب غير معالج والتعرض لعدوى إضافية. وإلى جانب ذلك، الحقيقة أن عشرات وعشرات من المعتقلين والأسرى الفلسطينيين قد ماتوا مباشرة نتيجة لغياب العلاج.